المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الأول - العدد الثالث
تأريخ النشر: 20 يناير 2020 م

التمويل الإسلامي في النظام الاقتصادي العالمي

Islamic finance in the global economic system

رشا عبد الله النعيمي

باحثة اقتصاد ومصارف إسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن

الملخص:

نهدف في هذا البحث الى التعريف عن نظام التمويل الإسلامي وتطوره على مدى العقود الثلاثة الماضية. تأسيس نظام التمويل الإسلامي في النظام الاقتصادي العالمي. مع ذكر نماذج المؤسسات المالية والمصرفية المستخدمة في نظام التمويل الإسلامي. حيث بلغ حجم أصول التمويل الإسلامي تريليوني دولار. وذكر البحث أمثلة للتمويل الإسلامي في بعض القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الإسكان وتمويل السيارات والنقل الجوي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، النظام الاقتصادي، البنوك الإسلامية

Summary:

In this paper, we explain the Islamic finance system and its development over the past three decades. Establishing an Islamic finance system in the global economic system. With reference to the financial and banking institutions models used in the Islamic finance system. The volume of Islamic finance assets has reached two trillion dollars. The research cited examples of Islamic finance in some economic sectors including housing, auto finance and air transportation.

Key words: Islamic finance, economic system, Islamic banking.

المقدمة

التمويل الإسلامي ينمو في مجال التمويل الدولي. بدأت الصيرفة الإسلامية في شكلها الحديث بتجارب رائدة في أوائل الستينيات في مصر. حشدت جمعيات الادخار الإسلامية في ميت غمر مدخرات المستثمرين المسلمين، وقدمت لهم عوائد لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. اجتذبت MGISA موجة من الودائع، والتي نمت بمعدل أكثر من 100 في المائة سنويًا في السنوات الثلاث الأولى من العمليات. في وقت لاحق، مكنت مؤسسة صندوق الحجاج (PFC) المسلمين الماليزيين من الادخار التدريجي والاستثمار في الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بهدف دعم نفقاتهم خلال فترة الحج (الحج). في عام 2012، كان لدى PFC ثمانية ملايين من أصحاب الحسابات والودائع بأكثر من 12 مليار دولار. من الناحية الرسمية، بدأت الخدمات المصرفية الإسلامية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي بحفنة من المؤسسات ومبالغ ضئيلة، لكنها نمت بشكل متزايد على مدار العقدين الماضيين، حيث بلغ إجمالي الأصول حوالي 2 تريليون دولار في نهاية عام 2014.

كان إنشاء البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) في عام 1975 لحظة فاصلة بالنسبة للأعمال المصرفية الإسلامية، حيث جاء بعد إنشاء أول بنك تجاري إسلامي رئيسي - بنك دبي الإسلامي - في الإمارات العربية المتحدة. أدى نجاح الأخير إلى إنشاء سلسلة من البنوك المماثلة، بما في ذلك بنك فيصل الإسلامي (السودان) وبيت التمويل الكويتي (الكويت) - وكلاهما في عام 1977. في وقت مبكر من أواخر السبعينيات، تم اتخاذ خطوات في باكستان لجعل نظام مالي متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ثم تم تعديل الإطار القانوني في عام 1980 للسماح بتشغيل شركات تمويل المشاركة في الأرباح المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبدء التمويل المصرفي من خلال الأدوات الإسلامية. وبالمثل، سنت إيران قانونًا مصرفيًا جديدًا في أغسطس 1983 ليحل محل الخدمات المصرفية التقليدية بخدمات مصرفية بدون فوائد. أعطى القانون البنوك مهلة ثلاث سنوات لكي تصبح عملياتها متوافقة مع المبادئ الإسلامية. بدأت جهود السودان لمواءمة نظامه المصرفي بالكامل مع مبادئ الشريعة في عام 1984.

كما أن البنية التحتية المالية، بما في ذلك وضع المعايير والمؤسسات التنظيمية، كانت تلاحق النمو السريع للتمويل الإسلامي. تم إنشاء مؤسسات دولية لوضع المعايير لتوجيه عمليات الصناعة في جميع أنحاء العالم،

على الرغم من أن توحيد المنتجات الإسلامية في مختلف البلدان لا يزال يمثل تحديًا. منذ عام 1991، تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومقرها البحرين، بإصدار معايير المحاسبة والتدقيق والشرعية لإعداد التقارير المالية في مؤسسة مالية إسلامية

يتم دعم الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي من خلال دليل مفصل وسهل الاستخدام للمعلم ومولد بنك اختبار قوي وشرائح PowerPoint ديناميكية. كل ذلك جزء من خدمة Pearson. يزود هذا النص التمهيدي الطلاب بإطار عمل مفاهيمي لفهم المفاهيم والنظريات والمبادئ الأساسية المرتبطة بالصيرفة والتمويل الإسلامي. يتم شرح العناصر المهمة في النظام على مدار عشرة فصول، مما يوفر للطلاب فهمًا شاملاً للمنتجات والخدمات المركزية التي تقدمها الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية. كما يتم النظر في القضايا والاهتمامات الحالية ذات الصلة بالصيرفة والتمويل الإسلامي، مما يمنح القراء نظرة ثاقبة للاتجاهات المستقبلية المحتملة لهذه الصناعة سريعة النمو. يتم تشجيع الطلاب على التواصل مع الموضوع من خلال تضمين دراسات الحالة ومشاكل الممارسة بناءً على اتجاهات وممارسات الصناعة الحالية. مع التركيز على إشراك القراء من خلال استخدام المواد والأنشطة ذات الصلة والقابلة للتطبيق، يمنح هذا الكتاب الطلاب أساسًا ممتازًا في الصيرفة والتمويل الإسلامي.

أسئلة البحث

يسترشد هذا البحث بالأسئلة التالية:

1- أسباب ظهور التمويل الإسلامي

2- العوامل المؤثرة في ظهور التمويل الإسلامي

3- الفروق التي أحدثها التمويل الإسلامي في العديد من قطاعات التمويل

أهمية البحث

الدراسة الحالية مهمة للأسباب التالية:

1- مخاوف يتجه كثير من الناس إلى التمويل الإسلامي بدلاً من البنوك الأخرى

2- توضيح أساليب التمويل الإسلامي في العديد من قطاعات التمويل

3- تشجيع التوجه لقطاع الصيرفة الإسلامية في النظام الاقتصادي العالمي

4- بيان لبنات البناء الرئيسية لتعزيز استقرار النظام المالي الإسلامي

موجز التاريخ الحديث للتمويل الإسلامي

- بدأ الاهتمام بإحياء النظام المصرفي والمالي في أوائل القرن العشرين.
- 1950 ق - ظهور الكتابات المبكرة حول مشاكل النظم الاقتصادية التقليدية وكيف تقدم مبادئ الاقتصاد الإسلامي بديلاً.

- 1960 ق - نهاية الاستعمار واستقلال البلدان
- 1970 ق - تخلق عائدات النفط (البترودولار) طلباً على الأعمال المصرفية بدون فوائد. تأسيس أول بنك إسلامي في دبي.
- 1980 ق - نمو الأعمال المصرفية التجارية
- 1990 ق - ظهور الصناديق الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية
- 2000 ق - أسواق رأس المال والعولمة

المؤسسات المالية الإسلامية ودورها

تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بابتعادها عن الإقراض أو الاقتراض بفائدة. يقبل البنك الإسلامي الودائع الاستثمارية على أساس تقاسم الأرباح. تمد بعض هذه الأموال لرجال الأعمال على أساس تقاسم الأرباح. ولكن في الوقت الحالي، يتم استخدام طرق التمويل الأخرى التي تسمح بها الشريعة بشكل أكبر حتى تتمكن هذه البنوك من جني الأرباح لمساهميها والمودعين. تعمل شركات الاستثمار الإسلامية مثل الصناديق المشتركة.

يستثمرون أموال العملاء في الأسهم العادية أو يستخدمونها لكسب الأرباح من خلال طرق التمويل الإسلامية كما تفعل البنوك الإسلامية.

بشكل عام، هناك طريقتان يمكن من خلالهما للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى تعبئة المدخرات الخاصة لمشاريع القطاع العام المتعلقة بالبنية التحتية.

تعتمد الطريقة الأولى على تقاسم الأرباح ويمكن تطبيقها على المشاريع القادرة على تحقيق عوائد نقدية قابلة للقياس، على سبيل المثال في شكل ضريبة رسوم لاستخدام الطرق السريعة أو رسوم ترخيص المركبات لاستخدام الطرق بشكل عام، وما إلى ذلك. حشد الأموال في هذا الإطار يمكن أن تكافأ بنسبة مئوية من العوائد الفعلية.

ثانيًا، يمكن تعبئة الأموال عن طريق بيع خدمات / مزايا بنى تحتية معينة بسعر أعلى من سعر التكلفة والتي يتم "شراؤها" بدفع مؤجل من القطاع الخاص الذي يبنيها للحكومة متوقعًا عوائد جيدة على استثماراتها. وبالتالي يمكن بناء مطار من قبل شركة خاصة، محلية أو أجنبية، وبيعه أو تأجيره للحكومة التي تدفع الأقساط المستحقة من الأموال المحصلة كضريبة مطار ورسوم هبوط وما إلى ذلك، وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن العوائد على المستثمر بالطريقة المذكورة أولاً متغير يتم تحديده مسبقًا في الحالة الثانية. ابتكر الاقتصاديون الإسلاميون أدوات مالية معينة ضمن كلا الإطارين المذكورين أعلاه. ننتقل إلى وصفها،

فبالنسبة للعديد من البنوك والعملاء في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، يعد توافر قواعد الشريعة الإسلامية والقدرة على تطبيقها على الأنشطة المالية أمرًا مهمًا للغاية. في بعض الحالات، يمكن أن تحد الحواجز التجارية والفنية من القدرة على تطبيق وتقديم الخدمات المالية التي يتم تنفيذها وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية. في هذه المرحلة، نناقش تطبيق قواعد الشريعة من وجهة نظر تقنية المعلومات ونبين كيف يمكن تطبيق هذه القواعد وإنفاذها في مؤسسة مالية. تم تمديد معيار التفويض الأمني XACML لمراعاة قواعد الشريعة. في هذا البحث، يتم استخدام بنية XACML، والتي يتم استخدامها وتطبيقها في العديد من الأدوات وبنيات النظام، لفرض قواعد الشريعة في القطاع المصرفي بدلاً من هدفها الأصلي المتمثل في فرض قواعد الأمان حيث يتم عادةً استخدام أنظمة إدارة السياسة مثل XACML.

لقد طورنا نموذجًا يعتمد على إدارة سياسة XACML لإظهار كيف يمكن استخدام نظام المعلومات المالية الإسلامية لاتخاذ قرارات لأنشطة البنك اليومية. مثل هذا النظام مطلوب من قبل جميع البنوك الإسلامية حول العالم. في الوقت الحالي، تستخدم معظم البنوك الإسلامية المجالس الاستشارية لتقديم آراء حول الأنشطة العامة. يجب سد الفجوة بين تلك القواعد العامة عالية المستوى والقرار لكل عملية تجارية للعملاء من خلال أنظمة المعلومات المالية الإسلامية.

يمكن أن يكون التصميم المرن للهيكل فعالًا أيضًا حيث يمكن فحص القواعد وإعادة النظر فيها في كثير من الأحيان دون الحاجة إلى إعادة هيكلة نظام التفويض المطبق. قواعد التفويض الموضحة هنا ليست بالضرورة انعكاسًا مثاليًا لآراء الشريعة. يتم عرضها فقط كدليل على المفهوم وإثبات لكيفية كتابة هذه القواعد وتنفيذها.

تشمل اللبنات الأساسية لتعزيز استقرار النظام المالي الإسلامي ما يلي:

- تطوير بنية تحتية قوية للسيولة لتسهيل إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والمساعدة في إجراء العمليات النقدية وإدارة السيولة من قبل البنوك المركزية.

- تعزيز إطار الرقابة والتنظيم المصرفي بمجموعة من المعايير الاحترازية الشاملة عبر القطاعات للمؤسسات والأسواق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل كفاية رأس المال وخاصية استيعاب الخسائر لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة بتقاسم الأرباح، وحوكمة الشركات بما في ذلك قضايا الحوكمة الشرعية.

- تطوير بنية تحتية لشبكة الأمان المالي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك مرفق SLOLR، وآليات تمويل الطوارئ، وتأمين الودائع، لدعم سلامة ومرونة المؤسسات المالية الإسلامية وصناعة الخدمات المالية التقليدية في أوقات الشدة.

المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي

قبل النظر في الأنواع المختلفة للهياكل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن استخدامها في التمويل، سيكون من المفيد أولاً فهم بعض المبادئ الأساسية التي تميز التمويل الإسلامي عن الطريقة التقليدية (أي تحمل الفائدة).

- من أهم مبادئ التمويل الإسلامي تحريم الربا، والذي يعني بعبارات بسيطة "زيادة" أو "زيادة".

وقد فسر علماء المسلمين هذا الحظر على التجاوزات على أنه يعني حظر فرض أو استلام أي فائدة. نتيجة لذلك، يتم حظر الفائدة في جميع أنواع المعاملات الإسلامية.

- المصرفية الإسلامية هي أيضًا نظام مدعوم بالأصول. الشريعة لا تعترف بالقيمة الزمنية للنقود. المال ليس له قيمة جوهرية ويُنظر إليه ببساطة على أنه وسيلة للتبادل. بموجب الشريعة الإسلامية، من المعتقد أن الأرباح يجب أن تتحقق فقط كنتيجة لنشاط تجاري أو عندما يتم تداول سلعة ما.

- ميزة رئيسية أخرى للتمويل الإسلامي هي حظر الغرر (عدم اليقين والغموض) في الاتصالات مما يجعل معاملات المضاربة التقليدية (مثل المشتقات والعقود الآجلة والتأمين) صعبة التوفيق بينها وبين الشريعة.

- كما أن هناك بعض الأنشطة التي تعتبرها الشريعة محرمة مثل التعامل بالسلاح والقمار والكحول ولحم الخنزير.

أمثلة على التمويل الإسلامي لبعض القطاعات

المالية الإسلامية للبناء

تمويل بناء البنية التحتية: دور المؤسسات المالية الإسلامية

تشير البنية التحتية إلى الطرق والجسور والسكك الحديدية والطرق المائية والممرات الجوية وغيرها من أشكال النقل والاتصالات وكذلك إمدادات المياه والكهرباء والهاتف.

كما تشمل المؤسسات المالية والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. وبصورة أعم، يشمل جميع المتطلبات المؤسسية للعمل الفعال للأسواق التنافسية والتوسع في الإنتاج.

يتطلب بناء البنية التحتية مبالغ ضخمة من رأس المال. فوائد هذه الاستثمارات الضخمة كبيرة ولكن الكثير منها غير مباشر وكلها تتراكم تدريجياً على مدى فترة طويلة من الزمن. في البلدان النامية، على وجه الخصوص، إما أن القطاع الخاص يفتقر إلى الوسائل اللازمة للقيام بهذه المشاريع أو أنه غير قادر على إيجاد العوائد (المنخفضة) والفترة الزمنية (الطويلة) المناسبة. لذلك فإن الدولة مدعوة للقيام بهذه المشاريع من أجل خلق بيئة مناسبة للنمو والتطور.

من المفترض أن الإيرادات الحكومية من جميع المصادر، بما في ذلك مستويات الضرائب المستدامة سياسياً، أقل من المبالغ اللازمة لتمويل البنية التحتية. لذا فإن القضية المعروضة علينا هي كيفية تعبئة المدخرات العامة لهذا الغرض. في اقتصاد إسلامي خالٍ من الفوائد، السؤال هو: كيف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تساعد في هذا الصدد.

المالية الإسلامية للسيارات

يتيح لك تمويل السيارات الإسلامي توزيع تكلفة سيارتك القادمة دون دفع فوائد - والمعروف أيضًا باسم تمويل السيارات الحلال. التمويل الإسلامي - أو الحلال - هو وسيلة لتوزيع تكلفة سيارة جديدة أو مستعملة متوافقة مع العقيدة. يوفر الوصول إلى التمويل، مع الالتزام بالقيود الإسلامية على الإقراض بالفائدة والمضاربة.

قد يبدو هذا كطريقة ممتازة لخفض تكلفة مدفوعات سيارتك ولكن المبلغ الذي تقترضه أكبر من القيمة السوقية للسيارة، وبالتالي نادرًا ما يكون أرخص من التمويل التقليدي. في الواقع، يمكن أن يكون غالبًا أكثر تكلفة وعادة ما يكون إيداعك أكبر أيضًا.

لا يقدم التمويل الإسلامي نفس مجموعة الخيارات مثل التمويل التقليدي. على سبيل المثال، لا يتوفر شراء العقد الشخصي (PCP) الذي يقدم مدفوعات شهرية منخفضة، ويسمح لك بإعادة السيارة أو شرائها في النهاية.

لا يمكن التقدم بطلب للحصول على قرض تمويل إسلامي من BuyaCar، ولكن قد تتمكن من ترتيب ذلك بشكل منفصل.

بشكل عام، يتخذ التمويل الإسلامي شكل قرض شخصي. يشتري المُقرض السيارة من البائع ثم يسترد المال عن طريق فرض أقساط شهرية على مدى فترة متفق عليها. بدلاً من تحصيل الفائدة، يزيد المقرضون بشكل كبير من سعر السيارة لامتصاص تكلفة الإقراض. نظرًا لأن السعر أعلى، يكون الإيداع المطلوب أكبر أيضًا.

النتائج:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التمويل الإسلامي. يؤمن المعاملات المالية العادلة. بدون مضاربات مالية يمكن أن تؤثر على الجمهور.

التمويل الإسلامي على عكس التمويل التقليدي، يمكن أن تختلف تكلفة مدفوعاتك الشهرية بموجب التمويل الإسلامي حسب القيمة التي تختارها وملفك الشخصي. إذا كنت في وظيفة ثابتة ذات دخل جيد، فمن المحتمل

أن يُنظر إليك على أنك مقترض منخفض المخاطر، مما قد يزيد من فرص قبولك للتمويل وقد يقلل من مدفوعاتك الشهرية. سيؤدي وضع وديعة كبيرة أيضًا إلى خفض أقساطك.

خاتمة

عندما ظهر التمويل الإسلامي لأول مرة في منتصف السبعينيات، تم رفضه بشكل عام باعتباره ظاهرة غير مهمة لطفرة النفط. إن تقديم العامل الديني فيما كان يُنظر إليه على أنه منطقة علمانية جوهرية قد صدم الكثيرين باعتباره غريبًا، وأكد العديد من النقاد أن نمو البنوك الإسلامية لا بد أن يظل متوقفًا. ومع ذلك، في الواقع، شهد التمويل الإسلامي معدلات نمو مضاعفة، وأصبح سمة دائمة للنظام المالي العالمي. ومع ذلك، لم ترق إلى مستوى فواتيرها الأصلية. في حين أنها اقتربت من هيكل الخدمات المصرفية التقليدية، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية قدمت بالفعل بديلاً. احتفظت المنتجات الإسلامية، مع افتقارها إلى الأصالة، بسماتها الخاصة. صدت المؤسسات الإسلامية المعاملات المفترسة والصناديق الانتهازية. وابتعدت البنوك الإسلامية عن الاستثمار والشراكة مع مؤسسات تابعة للقطاعات غير الحلال. لهذا السبب، يتم انتقاد البنوك الإسلامية لكونها محافظة ولأنها تمسك بالشريعة الإسلامية.

في الوقت الذي كانت فيه البنوك التقليدية تتحول إلى ما هو أبعد من الاعتراف، ظلت البنوك الإسلامية متحفظة وأخلاقية. هذه الصفات خدمتهم وحمتهم من الانهيار المالي. باختصار، نظرًا لأن الأزمة المالية أدت إلى لحظة نادرة من التأمل والتفكير النقدي، فلم يعد من الممكن استبعاد منطق التمويل الإسلامي تمامًا. في الوقت نفسه، قد يكون من الخطر المبالغة في مزايا التمويل الإسلامي وتقديمه على أنه دواء سحري، خاصة وأن مبادئه تنص على ما هو مسموح به وليس ما هو مستحسن بالضرورة. لا يزال التمويل الإسلامي في مراحله الأولى من التطور ولا يزال يعاني من التوترات والمشاكل.

المراجع

مقدمة في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية - دكتوراه زامير إقبال. أخصائي قطاع مالي رائد، مركز البنك الدولي العالمي لتطوير التمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا ziqbal@worldbank.org

 https://www.soundvision.com/article/financing-infrastructure-building-role-of-islamic-financial-institutions

ورقة عمل صندوق النقد الدولي لإدارات إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نظرة عامة على التمويل الإسلامي 1 من إعداد ممتاز حسين، وأصغر شحموراديي، وريما ترك مرخص للتوزيع من قبل زين زيدان يونيو 2015

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1319157815000646

مقدمة في المصرفية الإسلامية والتمويل، المبادئ والممارسات